أثر القراءات القرآنية عند السّمين الحلبي في كتابهِ إيضاح السَّبيل إلى شَرح التَّسهيل

athar alqira'at alquraniat eind alssmyn alhalabii fi ktabh 'iidah alssabyl 'iilaa sharh alttashyl

م. م. سيف علي كاظم محمد

Saif Ali Kazem Muhammad

almuealim almusaeid

وزارة التربية/ مديرية تربية ديالى

Ministry of Education / Diyala Education Directorate

الملخص

يدرس البحث جانبًا من جوانب الدراسات النحوية، فهو يقوم على دراسة أثر القراءات القرآنية عند السمين الحلبي في كتابه: **(إيضاح السبيل إلى شَرح التسهيل)**.

ويحاول البحث أنّ يكشف الجانب النحوي للقراءات القرآنية، من خلال دراسة تطبيقية لطائفة من المسائل النحوية التي تكشف الارتباط الوثيق بينها وبين الدرس النحوي، ولعل الإجماع منعقدٌ على أنّ القران الكريم وقراءاته المثل الأعلى في بناء القاعدة النحوية؛ لأنّه كلام الله عز وجل وبأفصح اللغات.

الكلمات المفتاحية: (القراءات القرآنية، السمين الحلبي، توجيه القراءات).

Abstract:

The research studies an aspect of grammatical studies, as it is based on studying the impact of Qur'anic readings according to Al-Sameen Al-Halabi in the book (Edah al-Sabeel ila Sharh al-Tasiheel).The research attempts to reveal the grammatical aspect of Qur'anic readings, through an applied study of a range of grammatical issues that reveal the close connection between them and the grammatical lesson. Perhaps the consensus is that the Holy Qur'an and its readings are the ideal in building the grammatical base, because it is the speech of Allah Almighty in the most eloquent languages.

alkalimat almuftahiatu: (alqira'at alquraniatu, alsamin alhalbi, tawjih alqira'ati).

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أمّا بعد:

فإن علم القراءات القرآنية ذروة العلوم وسنامها؛ إذ به يتلى كتاب الله المجيد، ومنه تعبق أفانين اللغة العربية نحوًا وبلاغةً وصرفًا، ولقد اعتننى بهِ النحويون واللغويون، فلا تكاد تقرأ في كتبهم ألا وتجد فيه العناية بالقراءات إيرادًا لها واستشهادًا واسستدلالًا وتوجيهًا بها أو دراسة لأحكامها وبحثًا في مسائلها، والذي دفعني ذلك إلى أن أختار موضوعًا يتعلق بهذا العلم، ألا وهو:(**أثَر القراءات القرآنية عند السّمين الحلبي في كتابهِ إيضاح السَّبيل إلى شَرح التَّسهيل**).

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

١. أهمية كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل ومنزلته عند العلماء، وكثرة إيراد القراءات القرآنية فيه.

٢. مكانة السمين الحلبي وعلو قدره وسعد اطلاعه وغزارة علمه.

أهداف الدراسة:

١. إبراز القراءات القرآنية الواردة في كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل وبيات أثرها في التوجيه النحوي لها.

٢. رغبتي الكبيرة في إبراز منهج السمين الحلبي في توجيه القراءات القرآنية في كتابه، وإبراز ذلك لطلاب العلم للاستفادة من ذلك.

مشكلة الدراسة:

١. ما القراءات الواردة في كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل للسمين الحلبي.

٢. ما مكانة السمين الحلبي في توجيه القراءات القرآنية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تلتقي مع هذه الدراسة في بعض الجزئيات:

١. منهج السمين الحلبي في توجيه القراءات في تفسيره(الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، بسام رضوان عليان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، ٢٠١٢م.

٢. التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند السمين الحلبي، في سورتي يس والصافات، أبو بكر داود إمام، رسالة ماجستير، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ٢٠١٥م.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، على النحو التالي:

١. الاعتماد على كتاب إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل للسمين الحلبي.

٢. تتبع الكلمات القرآنية التي وردت فيها قراءات قرآنية صحيحة، وأوردها السمين الحلبي في كتابه.

٣. التوجيه النحوي للقراءات القرآنية.

٤. الترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث.

خطة البحث:

وقد رأى الباحث أن تكون خطة البحث بعد هذه المقدمة على النحو الآتي:

التمهيد: ويشمل (القراءات القرآنية، السمين الحلبي، القراءات القرآنية عند السمين الحلبي).

المبحث الأول/ القراءات الَّتي وردت في (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) واستشهد بها السَّمين الحَلَبي في الأسماءِ منها:

المبحث الثاني/ القراءات التي وردت في (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) واستشهد بها السَّمين الحَلَبي في الأفعال منها:

المبحث الثالث/ القراءات التي وردت في (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) واستشهد بها السَّمين الحَلَبي في الحروف منها:

خاتمة البحث:

ثم ثبت للمصادر والمراجع.

والله تعالى نسأل، وبأسمائه وصفاته نتوسل، إنّ يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبل منا.

القراءات القرآنية:

هي من أغنى العلوم الَّتي أسهمت في إثراء الدراسات النحويَّة واللغويَّة بصورة عامة، ومن أصحِّها

توثيقًا للعربيَّة الفصحى، لما حظيت به من صحَّة الرواية والسند، إذ كان قد ثبت أنَّ النحاة لهم منهجهم في النظر إلى القراءات والاستشهاد بها وبناء قواعد النحو عليها، فإنَّهم وإن اتَّفقوا على هذا المبدأ العام، فهم يختلفون عند التطبيق على المسائل الجزئيَّة والفرعيَّة، فقد ينكر الواحد منهم وجهًا من الوجوه، ويُقِرُّهُ الآخر، وتُعَدُّ بعد ذلك من العلوم الَّتي يحتاج المفسر إلى إتقانها والأخذ بحظٍّ وافر منها قبل أن يُقدِمَ على تفسير كتاب الله تعالى، حيث إنَّه يتعرّف بالقراءات على «اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغير حركة، أو إتيان لفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد»[١].

فالقراءات القرآنيَّة واللغة العربيَّة صلة وثقى، ووشيجة كبرى، إذ تُعَدُّ روايات القراءات القرآنيَّة، مشهورها وشاذّها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتيَّة والصرفيَّة، والنحويَّة واللغويَّة بعامَّة في مختلف الألسنة واللهجات، وإنَّ من الممكن القول: بأنَّ القراءات الشاذَّة هي أغنى مأثورات التراث، بالمادَّة اللغويَّة الَّتي تصلح أساسًا للدراسات الحديثة الَّتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة .

وقد قَدَّمَت القراءات للُّغةِ العربيَّة خدمة كبرى حيث "إنَّ البحث في مخارج الحروف والعناية بضبطها على وجوهها الصحيحة، كان من أبلغ العوامل في عناية الأمة بدقائق اللغة العربيَّة الفصحى وأسرارها، وكانت ثمرة هذا الاعتناء والجهد أنّ القراء تشرّبوا مزايا اللغة العربيَّة وقواعدها ودقائقها، وممَّا يُؤَيِّدُ ذلك أنَّ الكثيرين من قدماء النحاة كالفرّاء كانوا مبرّزين في علم القراءات، كما كان الكثيرون من أئمَّة القُرَّاء كأبي عمرو والكسائي بارعين في علم النحو»[٢].

وصفوة القول: إنّي أرى أنّ هناك تلازماً بين النّحو والقرآن الكريم، فالنحويّ لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية، ولا عجب في ذلك التلاحم بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن هو من هذّب اللسان العربي من وحشي الكلام وغريبه، وممّا يخرج عن الفصاحة. قال ابن خالويه: « قد أجمع النَّاس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره»[٣].

السمين الحلبي:

هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين الحلبي، كان عالمًا من علماء النحو, برز فيه وظهر، وأخذ مكانه في علم القراءات، وتولى تدريسه، وارتقى مناصب عالية، وجلس في حلقات الحديث بين يدي علمائه. قال في الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ ومهر فيها،

(١) البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي: ١٠٨/١.

(٢) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين:٧-٨.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمر الداني: ٥/١.

وسمع الحديث من يونس الدبوسي، وولي تدريس القراءات بجامع ابن طولون والإعادة بالشافعي، ونظر الأوقاف، وناب في الحكم، وقال الأسنوي في طبقات الشافعية: كان فقيها بارعًا في النحو والقراءات ويتكلم في الأصول أديبًا. له مصنفاته منها: له تفسير القرآن، والإعراب ألفه في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه كثيرًا، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية وغير ذلك، توفي السمين الحلبي في جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة[1].

القراءات القرآنية عند السمين الحلبي:

لقد اتسم السَّمين الحلَبي بالدفاع عن القراءات القرآنية لأنها صحيحة عربية, ومنقولة بالسند الصحيح, وهذا دفعه أنّ يكثر من الاستشهاد بالقراءات القرآنية إذ استطاع توظيفها في سياق عرضه للمسائل النحوية, اذ جعل منها رافدًا من روافد الاستشهاد النحوي, واستطاع تأييد وتقويته حكم واستنباط قاعدة نحوية أو توجيه أسلوب, فأن عنايته بالقراءات في الاستشهاد مقرونة بعنايته بالقرآن الكريم, الذي اعتمد عليه كثيراً في كتابه, وانماز منهجه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية بميزات أهمها, أخذه موقفاً متميزاً في قبوله للقراءات القرآنية فهو يوافق البصريين من جهة ويوافق الكوفيين من جهة أخرى واعتمد على كثير من القراءات.

وقسّم العلماء القراءات إلى متواترة وشاذة. فالمتواترة: هي القراءات العشر، ثم ما يكون من قراءات الصحابة (رضوان الله تعالى عنهم) مما لا يوافق ذلك وما بقي فهو شاذ.

(١) الأعلام: ١٨٦/٨.

المبحث الأول

القراءات الَّتي وردت في (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) واستشهد بها السَّمين الحَلَبي في الأسماءِ منها

الخفض على الجوار:

قال السَّمين الحَلَبّي: "وربما تبع في الجر غير ما هو لهُ دون رابطٍ إن أمن اللبس، كما في قراءةُ[١] ، الأعمش[٢]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[٣]، فالشاهد في كلمة (المتين) فقراءةٌ لها الكسر لمجاورتها لقوله(القوة) وقراءة لها الرفع على أنها صفة (ذو) للذات الالهية أو خبر ثالث ، ومثله في قول العرب:

كأنّـمـا ضَـرَبـت قُـدّام أعـيـنـهـا قُطْنا بمُسْتَحْصِد الأوتارِ مَحْلُوجِ[٤]

بجر (محلوج) وهو صفةٌ لـ (قطنًا)، ومثله أيضًا:

يَا صَاحِ بلِّغ ذَوي الزوجاتِ كُلِّهم أنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلَّت عُرا الذَّنَبِ[٥]

والشاهد فيه: جر (كلهم) لمجاورته المجرور وهو (الزوجات) مع أنه تأكيد لـ(ذوي) وهو منصوب، وهذا يدل على جواز الجر بالمجاورة في التأكيد أيضا وهو قول الكوفيين ، فهذا الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور»[٦].

أما مذهب النحاة في القول بالجر على المجاورة له آراء منها:

الأول: جواز الجر على الجوار، وهو ما ذهب إليه سيبويه (ت١٨٠هـ)[٧]، والأخفش (ت٢١٥هـ)[٨]، والمبرّد (ت٢٨٥هـ)[٩]، وهو رأي جمهور نحاة البصرة والكوفة، وأصحاب هذا الرأي

---

(١) قرأ يحيى بن وثاب والاعمش قوله (المتين) بالكسر. إتحاف فضلاء البشر، أحمد بن محمد البنا:٥١٧.

(٢) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، لقب بالأعمش، ولد بالكوفة عام(٦١هـ) وفيها مات عام(١٤٨هـ)، تابعي مشهور، عالم بالقرآن والحديث والفرائض. وفيات الاعيان:١/ ٢١٣.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٥٨.

(٤) البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، ديوانه:٤٢.

(٥) البيت من البسيط ، وقائله أبو الجراح العقيلي. شرح مقامات الحريري:٢/٩٠.

(٦) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي:١/٥١.

(٧) الكتاب، سيبويه:١/٤٣٦ .

(٨) معاني القرآن، للأخفش:١/٢٧٧.

(٩) المقتضب، المبرد:٤/٧٣.

يعتقدون أنَّ جرَّ المجاورة صحيح، وله وجه في العربيَّة، وإن خالف التابع متبوعه، وهذا ما ذكره سيبويه إذ قال : «ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه»[1]، وذكر الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾[2]، «وأنّ نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعه إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أنَّ يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه»[3]، وأجاز أصحاب هذا الرأي وقوع الجر على الجوار، فقد يأتي في باب النعت والعطف، وقد يأتي في باب التوكيد بندرة، واشترطوا في مجيئه أنَّ يؤمن اللبس[4]، واستشهدوا أصحاب هذا الرأي بشواهد كثيرة في النثر والنظم، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾، فيمن قرأ بجر (متين) وحقها الرفع؛ لأنَّها صفة (لذو)، ولكنها جرت للمجاورة[5]، ومثله في قول العرب:

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّ[6]

فجرت (هموز) وحقها النصب ؛ لأنَّها نعت لـ(حيَّة)، جرت لمجاورتها (بطن واد).

الثاني: جواز الجر على الجوار في باب النعت فقط، وهو رأي الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[7]، وأبي حيَّان(ت٧٤٥هـ)[8]، وابن هشام(ت٧٦١هـ)[9]، فقد أتى أصحاب هذا الرأي بشواهد تثبت ما ذهبوا إليه، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[10].

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ):» قرأ جماعة(وأرجلكم) وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب[11]، بالنصب، فدل على أنّ الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر، قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة وخلف[12]، ودخولها في حكم المسح، قلت:

---

(١) الكتاب، سيبويه: ١/٤٣٦.

(٢) سورة ابراهيم، الآية:١٨.

(٣) معاني القرآن، للنحاس:٢/٧٤.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي:٤/٢١٠.

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور:١٣/٣٩٩.

(٦) البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة. ديوانه:٤٢.

(٧) الكشاف، الزمخشري:٢/٢٠٤.

(٨) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:٣/٤٥٢.

(٩) شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري:٣٤٧.

(١٠) سورة المائدة، الآية:٦.

(١١) المبسوط في القراءات العشر: ١٨٤.

(١٢) المبسوط في القراءات العشر: ١٨٤.

الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنَّة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطف على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها»[١].

الثالث: منع الجر على الجوار مطلقًا، وهو رأي الزجَّاج (ت٣١٠هـ)[٢]، والنحّاس (ت٣٣٨هـ)[٣]، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ)[٤]، وإذا ورد فإنَّه شاذٌّ عندهم، حتَّى يرونه كلام من لا يؤبه له من العرب.

قال ابن الحاجب[٥]: "لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح وإنَّما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب"[٦].

ونجد أصحاب هذا الرأي قد ردوا أدلة القائلين بالخفض على الجوار، وأوَّلوها بتأويلات عدَّة، فهذا السيرافي يؤول المثال المشهور (هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، والأصل: (هَذَا جُحرُ ضَبٍّ، خَرِب الجُحرُ مِنهُ)، فتكون (خرب) صفة للضب، ورفع (الجحر)على أنَّهُ معمول له، فحذف الضمير، للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، فجر الجحر، كما تقول: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسِنُ الوَجهِ) بالإضافة، والأصل: حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه، لتقدم ذكره فاستتر[٧].

وقال ابن جنّي[٨]، في المثال الشهير: «وتلخيص هذا أنَّ أصله: (هذا جحر ضب خربٍ جحره)، فيجري (خرب) وصفًا على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه)، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أنَّ يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه، فلمَّا كان أصله كذلك، حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفًا على ضب – وإن كان الخراب

---

(١) الكشاف، الزمخشري:٢/٢٠٤- ٢٠٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج:٢/١٥٣.

(٣) إعراب القرآن، النحاس:٩٢.

(٤) إعراب القراءات السبع، ابن خالويه:١/١٤٣.

(٥) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات الإسكندرية(ت٦٤٦هـ). وكان أبوه حاجبا فعرف به، اشتغل بالعربية والقراءات له مختصر في علم الأصول له (أمالي ابن الحاجب). وفيات الأعيان:١/٣١٤.

(٦) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب :١/٢٨٠.

(٧) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري:٢/٣٧٠.

(٨) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل وتوفي ببغداد(٣٩٢هـ)، عن نحو ٦٥ عامًا أهم مصنفاته(اللمع في العربية)(الخصائص)، وفيات الاعيان:٣/٢٤٦.

للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف على ما رأينا»[١].

وقد أنكر بعض المعاصرين الجر على الجوار، فيرى عباس حسن[٢]، عدم الالتفات إلى مثل هذا، وعدم القياس عليه مطلقًا، قال: «والحق أنّ هذا النوع الغريب من الضبط، بسبب المجاورة ، والنوع الآخر الَّذي سببه (التوهم)، جدير لا لإهمال وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقًا [٣].

إذ يرى أنَّ الخفض في النعت لا في العطف وقد ورد في التوكيد قليلًا، كما ذهب إليه سيبويه والمبرّد والاخفش، وهو رأي جمهور نحاة البصرة والكوفة، مما يجعل هذا الرأي قويًا في حجته، وما استشهدوا فيه من آيات كريمات، وصحة تأويلهم لها ؛ خير دليل على صواب هذا الرأي[٤].

حذف المنادى:

قال السَّمِين الحَلَبّي: وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، أي: يحذف المنادى قبل الأمر، كقراءة[٥]، الكسائي[٦]: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[٧]، قرأ الكسائيُّ بتخفيف «ألا» ، والباقون بتشديدها، فأمَّا قراءةُ الكسائيِّ فـ«ألا» فيها تنبيهٌ واستفتاحٌ، و «يا» بعدها حرفُ نداءٍ أو تنبيهٍ أيضاً على ما سيأتي و«اسْجُدوا» فعلُ أمرٍ. وكان حَقُّ الخَطِّ على هذه القراءةِ أن يكونَ «يا اسْجُدوا» ، لكنَّ الصحابةَ أسقطُوا ألفَ «يا»، على نية الوصل، وهمزةَ الوصلِ من «اسْجُدوا» خَطًّا لَمَّا سَقَطا لفظاً، ووَصَلُوا الياءَ بسين «اسْجُدوا» ، فصارَتْ صورتُه «يَسْجُدوا» كما ترى، فاتَّحدت القراءتان لفظاً وخَطًّا واختلفتا تقديراً. والتقديرُ: (ألا يا هؤلاء اسجدوا له) [٨][٩].

---

(١) الخصائص، ابن جني: ٢١٧/١.

(٢) عباس حسن الأديب، النحوي، ولد بمدينة منوف بمحافظة المنوفية، في مصر، وتلقى تعليمه الأول في كتّاب القرية، وبعد أن حفظ ما تيسر له من القرآن وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، التحق بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم، اختير لعضوية مجمع اللغة العربيَّة سنة ١٩٦٧ م.(ت١٣٩٨هـ)من مؤلفاته(النحو الوافي). تتمة الأعلام: ٢٦٤/١.

(٣) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٤٥١/١.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٢١١/٤.

(٥) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٨٠، المبسوط في القراءات العشر: ٣٣٢.

(٦) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلم بها، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالريّ (ت١٨٩هـ) من مؤلفاته (معاني القرآن). تاريخ بغداد: ٤٠٣/١١.

(٧) سورة النمل، الآية :٢٥.

(٨) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي: ٢١٠/١.

(٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٥٩٨/٨.

أمّا مذهب ابن مالك[١]، وأكثر النحاة[٢]، أنَّه يجوز حذفُ المنادى إذا ولي حرف النَّداء فعل أمرٍ، وما جَرى مجراه كقراءةِ الكسائيّ(ت١٨٩هـ)، وغيره: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ والتقدير: يا هؤلاء اسجدوا، حيث حذف المنُادى قبل فعل الأمر، فاتَّصل حرف النَّداء بالفعل لفظًا.

وقد منع طائفةٌ من النحاة كالفارسي[٣]، وأبي حيَّان[٤]، هذه المسألة وذلك؛ لأنَّ الجمع بين حذف فعل النداء، وحذف المنادى إجحافٌ.

وذكر ابن منظور هذه المسألة في لسانه، واحتج على الجواز بثلاثة شواهد شعرية:

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ وَقَبْلَ مَنَايَا عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ[٥]

فأدخل حرف النَّداء على فعل الأمر (اسقياني)، والمنادى محذوف على أَنّ التقدير: يا هذان، ومثله:

أَلا يا أَسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلى ولازالَ مُنْهلاً بِجَرْعائكِ القَطْر[٦]

حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر(أَسْلمي)، فاتصل حرف النَّداء بالفعل لفظًا، والتقدير: (يَا هَذه أسلمي)، وقول الشاعر:

يَا قَاتَلَ اللّه صبيْانًا تَجيءُ بِهِمْ أُمُّ الهُنَيبرِ مِنْ زنَدٍ لها وارِي

فالشاهد فيه قوله: (يا قَاتل) إذ دخل حرف النداء على جُملةٍ فعليّةٍ ممَّا يستدعي تقدير اسمٍ مفرد ليكون المنُادى بحرف النداء (يَا قَوْمُ قَاتَل الله صبِيانًا).

وقبل الدعاء كقوله:

يَا لَعنْةُ اللّه والأقْوامِ كُلّهم والصالحينَ عَلَى سمْعَانَ مِنْ جَارِ[٧]

والشاهد فيه: حذف المنادى قبل الدعاء بـ(لعنة) والتقدير: (يا قوم لعنة الله).

ويتبين أنَّ السَّمين الحَلَبي قدْ ذهبَ مع أكثر النحاة في جواز حذف المُنادى إذا ولي حرف النَّداء فعل أمرٍ، وما جرى مجراه هو الَّذي يؤيَّدُ السَّماع الصحيح.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٣/٣٨٨.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري:١/٩٩.

(٣) ينظر: المسائل العضديات، أبو علي الفارسي:٢٢١.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:٧/ ٦٦.

(٥) البيت من الطويل، وقائله الشماخ، ديوانه:٤٥٦.

(٦) البيت من الطويل، وقائله، ذو الرمة، ديوانه:١٠٢.

(٧) البيت من البسيط، وقائله القتّال الكلابي، ديوانه:٥٩.

المبحث الثاني

القراءات التي وردت في (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) واستشهد بها السَّمين الحَلَبي في الأفعال منها

جواز الرفع والنصب للمضارع بعد أفعال الظن:

قال السّمين الحَلَبّي رفع ونصب المضارع بعد أفعال الظن، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[1]، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألاَ تكونَ) نصبًا، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (ألاَ تكونُ) رفعًا[2]، وقد أجمعوا على الرفع[3]، ولم يختلفوا في رفع (فتنةُ) ويجوز نصبها[4]، فمن قرأ بالرفع جعل (أن) مخففة من الثقيلة، وأضمر الهاء، وجعل (حسبُوا) بمعنى(علموا)، وعلى هذا الوجه تثبت النون في الخط، أما النصب: فعلى أنَّه جعل (أن) الناصبة للفعل، ولم يجعل(حسبُوا) بمعنى (العلم) وعلى هذا الوجه تسقط النون من الخط[5]، وأما رفع (فتنةٌ) فعلى أن تكون (تكُون) بمعنى الحضور والوقوع، فلا تحتاج إلى خبر، ويجوز أن تكون ناقصة، فتنصب (فتنةُ) على الخبر، ويضمر الاسم[6].

وقال في شرح شذور الذهب : " فإنّ وقعت بعد ما يفيد ظنًا، سواء كان بلفظ (ظن) أو ما أشبهه من (حسب) ونحوه، جاز فيه اعتبار كونها مصدرية، حملًا للظن على بابه، وكونها مخففة حملًا له على اليقين، فإن سبقت بظن فلها وجهان، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾، فمن نصبه جعلها مصدرية(أنْ)، ومن رفعه جعلها مخففة من الثقيلة، أي: نصب الفعل (تكون) والنصب قراءة عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر، والنصب بعد الظن راجح عند عدم الفصل ، الفصل هو الفصل بين أنْ والفعل بـ(لا) لذا جاز الوجهان على أقوالهم ولكن أجمعوا على النصب في قوله(أن يتركوا) لعدم وجود الفاصل، ولهذا اتفق السبعة على النصب، في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[7][8]، والرفع

(١) سورة المائدة، الآية :٧١.

(٢) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٤٧، والمبسوط في القراءات العشر: ١٨٧.

(٣) إعراب القراءات الشواذ، العكبري :٨٥/٢.

(٤) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي:٦/٢.

(٥) السبعة في القراءات، ابن مجاهد:٢٤٧.

(٦) معاني القراءات للأزهري:١١٧/١.

(٧) سورة العنكبوت، الآية :٢.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد:٢٤٧.

قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي[١]، فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا والجملة بعدها خبرها"[٢].

وذكر خالد الأزهري[٣]: في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ في قراءة الرفع[٤]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة، إجراء للظن على أصله، من غير تأويل، والنصب هو الأرجح ؛ لأنَّ التأويل في خلاف الأصل، ولهذا الترجيح أجمعوا عليه أي: على النصب في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[٥] بحذف النون. واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾، «فقرأه غير أبي عمرو والأخوين، حمزة والكسائي (بالنصب)، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي، بالرفع، لوجود الفصل بين أن والفعل بـ(لا)، وإنَّما لم يقرؤوا بالرفع في: (يتركوا)، لعدم الفصل»[٦].

وقد وافق السَّمين الحَلَبي الأزهري في هذه المسألة.

ارتفاع الفعل بعد (حتَّى):

قال السّمين الحَلَبيّ: "وإن كان الفعلُ حالًا أو مؤولًا بهِ رُفع، والحال هنا واحدٌ من الدلالات الثلاثة الدلالة الماضية والحالية والمستقبلية، وعلامةُ ذلك صلاحيَّةُ جعل (الفاء) مَكَانَ (حتَّى) وكون ما بعدها فضلةً، متسبّبًا عَمَّا قَبلهَا ذا محلٍّ صالح للابتداءِ، أي: أنَّ علامةَ كون الفعلِ الواقع بعد (حتَّى) حالًا، أو مؤولًا بالحال، له سببان: صلاحيَّةُ وقوع (الفَاء) موقع (حتَّى)، وذلك نحو: قوله تعالى في قراءة[٧]نافع[٨]﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٩]، بالرفع على حكاية الحال، فـ(يقول) حالُ بالتأويل المذكور، أي دلالة حالية ألا ترى أنَّهُ تصلحُ مكان (حتَّى) (الفاء) العاطفة، لو قلت -لا نقصد القرآنَ-: وزلزلوا فقال الرسولُ وكذا لو قلت: (سرتُ حتَّى أدخل البلد)، وأنت في حال دخولك رفعت؛ لأنَّهُ حالُ حقيقةً، ويصلحُ موضع (حتَّى) (الفاءُ) كأنَّك قلت: (سرت فدخلت)، وصدق على

---

(١) ينظر: اتحاف فضلاء البشر، أحمد بن محمد البنا:٢٠٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري:٥٢٤/٢.

(٣) خالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي، الأزهري، المصري، الشافعي، ويعرف بالوقاد (زين الدين)، نحوي، لغوي ولد بجرجة من الصعيد سنة ٣٨ هـ تقريبا، وتوفي بالقاهرة في المحرم(٩٠٥هـ)، له (شرح التصريح على التوضيح). شذرات الذهب:٣٦/٨.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، إتحاف فضلاء البشر، أحمد بن محمد البنا:٢٠٢.

(٥) سورة العنكبوت، الآية :٢.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح في النحو، خالد الأزهري:٣٦٦/٢.

(٧) السبعة في القراءات، ابن مجاهد :١٨١ – ١٨٢، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري:٢٢٧/٢.

(٨) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء المدنى، أحد القراء السبعة المشهورين اصله من أصبهان، إمام أهل المدينة، وصاروا إلى قراءته ورجعوا إلى اختياره توفى بالمدينة سنة (١٦٩هـ). وفيات الأعيان:٣٦٨/٥.

(٩) سورة البقرة، من الآية:٢١٤.

ما بعدها، وهو قوله: (أدخلها)، أنَّهُ فضلةٌ، بمعنى أنَّهُ ليس خبر المبتدأ، ولا لمّا أصله المبتدأ[١].

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنّك قلت: (حتَّى أنا أدخلها الآن). ومنه قولهم (مرض حتَّى لا يرجونه)، و(شربت الإبل حتَّى يجيء البعير يجر بطنه)، أو تقضى، إلا أنّك تحكي الحال الماضية، وقرئ قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ منصوبًا ومرفوعًا[٢].

وذكر المبرّد (ت٢٨٥هـ): "(سرت حتَّى أدخلَها وتطلعَ الشمسُ) إِذا أردْت معنى إلى أنْ ادخلها فَإِن أردْت وَجه الرّفْع لمْ يجزْ فِي قَوْلك: (حتَّى تطلع الشَّمْس)؛ لِأَنَّ طُلُوع الشَّمْس لم يُؤده فعلك وَالصَّوَاب أَنْ تَقول إِذا أردْت الرّفْع (سرت حتَّى ادخلها وَحَتَّى تطلع الشَّمْس)؛ لِأَنَّ الدُّخُول كَانَ بعلمك وطلوع الشَّمْس لَا يكون بعلمك فَالْمَعْنى سرت حتَّى أَنا فِي حَال دُخُول وَكَانَ ذَلِك السّير إِلى أَنْ تطلع الشَّمْس وَتقول (سرت حتَّى تطلَع الشَّمْس وَحَتَّى أدخلُها) وَإِن شِئْت ادخلَها وَلَو قلت (مَا سرت حتَّى ادخلها لم يجز)؛ لِأَنَّك لم تخبر بِشَيْء يكون مَعَه الدُّخُول فَإِن قلت أَقُول (مَا سرت حتَّى أدخلها أَي مَا سرت وَأَنا السَّاعَة أدخلها) قيل لَيْسَ معنى حتَّى؛ إِنَّمَا مَعْنَاهَا أَن يتَّصل مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا كَمَا تَقول: (أكلتُ السَّمَكَة حتَّى رأسَها) فالرأس قد دخل فِي الْأكل؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا عاملة وَمَعْنَاهَا عاطفة وَاحِد وَإِن اخْتلف اللفظان وَأما قَوْله عز وَجل: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ فَإِنَّهَا تقْرَأ بِالنّصب وَالرَّفْع، فالرفع على قَوْله فَإِذا الرَّسُول فِي حَال قَول وَالنّصب على معنى إِلى أَنْ يَقُول الرَّسُول وَلَو قلت كَانَ سيري حتَّى أدخلَها لمْ يجزْ، إِلا النصب؛ لِأَنَّ حتَّى فِي مَوضِع خبر كَأَنَّك قلت كَانَ سيري إِلى هَذَا الْفِعْل وَلَو قلت كَانَ سيري سيرًا متعبًا حتَّى أدخلُها جَازَ الرّفْع وَالنّصب؛ لِأَنَّ الْخَبَر قَوْلك سيرًا متعبًا وَكَذَلِكَ كَانَ سيري أمس حتَّى ادخلَها إِن جعلت الْخَبَر حتَّى وَمَا بعْدهَا لم يكن إِلا النصب وَإِن جعلت الْخَبَر فِي قَوْلك أمس كَانَ النصب وَالرَّفْع على مَا وصفت"[٣].

قال ابن هشام(ت٧٦١هـ): "واعلم أنَّهُ لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) إلا بثلاثة شروط أحدهما أنَّ يكون حالًا أو مؤولًا بالحال، كما مثلنا والثاني أنَّ يكون مسببًا عما قبلها، فلا يجوز(سرت حتَّى تطلعُ الشَّمس)، ولا (ما سرت حتَّى أدخلها)، و(وهل سرت حتَّى تدْخلهَا)، أمّا الأول؛ فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأمّا الثاني؛ فلأن السبب يتحقق وجوده، ويجوز: أَيهم سار حتَّى يدخلها ومتى سرت حتَّى تدخلها؛ لأنَّ السير محقق، وإنَّما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان»[٤].

وذكر ابن الناظم(ت٦٨٦هـ): فإذا دخلت (حتَّى) على الفعل المضارع فهي إمَّا جارة وإمَّا ابتدائية، فإن كان الفعل مستقبلًا أو في حكم المستقبل بـ (أن) المضمرة، وذلك، نحو قولك: (لأسيرنّ حتَّى تغرب الشمس)، (ولأتوبنّ حتَّى يغفر لي)، والمعنى: لأسيرنّ إلى أن تغرب الشمس، ولأتوبنّ كي

(١) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي: ٢/٨٦-٨٧.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/٢٢٧.

(٣) المقتضب، المبرد: ٢/٤٢-٤٣.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري: ١٧١.

يغفر لي، وإن كان الفعل بعد (حتَّى) حالًا أو في تقدير الحال فهي حرف ابتداء، والفعل بعدها لازم الرفع، لخلوه عن ناصب أو جازم، فالحال المحقق: كقولك: (سرت البارحة حتَّى أدخلها الآن)، و(سألت عنه حتَّى لا أحتاج إلى سؤال)، والحال المقدر: أنّ يكون الفعل قد وقع، فيقدر المخبر به اتصافه بالدخول فيه، فيرفع؛ لأنَّه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقد يقدر اتصافه بالعزم عليه، فينصب؛ لأنَّه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ قرأ نافع بالرفع والباقون بالنصب[٢].

رفع المضارع مطلقًا و إن قرن بـ(الفاء):

قال السّمين الحَلَبيّ: وإن قرن المضارع بـ(الفاء)، رفع مطلقًا، سواءٌ أكان الشرط ماضيًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[٣]، أم مضارعًا، نحو، قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[٤]، ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾[٥]، في قراءة[٦] حمزة[٧]، ورفعه على تقدير مبتدأٍ قبلهُ، والتقدير: (فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف)، إلا أنّ المبتدأ في قراءة حمزة ضمير الشأنِ؛ لعدم ما يعود عليه الضمير لو لم يكن للشَّأنِ، أو يُقال هو بنفسه الجواب، و(الفاء) منعت من تأثير الجزم فيه وافادت الربط[٨].

قال السيرافي[٩]: وأما رفع الجواب بعد الفاء، فإنَّما صار الاختيار الرفع؛ لأنَّ الفاء جواب الشرط، وإنَّما أتي بها ليكون ما بعدها مبتدأ وخبرا، وذلك أنَّ جواب الشرط إذا كان فعلًا لم تحتج إلى فاء، كقولك: (إن أكرمني زيد أكرمته)، وإن يكرمني أكرمه، ولا يجوز أنّ تقول: (إن تأتني زيد مقيم عندي)، حتَّى تقول: (إن تأتني فزيد مقيم عندي)، فقد تبين لك أنّ الفاء إنَّما أتي بها للاسم، فالاختيار أنّ يكون المضمر بعدها مبتدأ، فإذا قلت: (إن خير فخير)، فتقديره: إنْ كان في عمله خير فالذي يجزى به خير، وإن قلت: (إن خيرًا فخيرًا)، فتقديره: إن كان عمله خيرًا فيكون الَّذي يجزى

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم الأندلسي: ٤٨١/١.
(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢٢٧/٢.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٥.
(٤) سورة الجن، الآية: ١٣.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.
(٦) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٩٣، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢٣٦/٢.
(٧) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات، الإمام الحبر الكوفي، ولد سنة ٨٠هـ، كان عالمًا بالقراءات، وأحد القراء السبعة، عنه اخذ أبو الحسن الكسائي القراءة، (ت ١٥٦هـ). وفيات الأعيان: ٢١٦/٢.
(٨) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي: ١٤٣/٢.
(٩) يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي: أديب لغويّ، من أهل بغداد، نسبته إلى سيراف وأصله منها، له(شرح كتاب سيبويه)، (ت٣٦٨هـ). بغية الوعاة: ٣٥٥/٢.

به خيرًا، وإن قلت: (إن خيرًا فخير) فتقديره: إن كان عمله خيرًا فالذي يجزى به خير، وإن قلت: إن خير فخيرًا، فتقديره: إن كان في عمله خير فيكون الَّذي يجزى به خيرًا، وقد فسر سيبويه قوله: (إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا) قال: كأنَّه قال: إن كان خيرًا جزي خيرًا، فجاء بفعل ماض ليس فيه فاء على تقدير المعنى لا على تقدير اللفظ، وذلك أنَّه لا يجوز أنّ يكون الفعل الماضي في جواب الشرط تدخل عليه الفاء، لا تقول (إن تأتني فأكرمتك)، إنَّما تقول كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ إلا أنّ يكون دعاء كقولك: (إن يأتني زيد فأحسن الله جزاءه)، فلما كانت الفاء إنَّما تدخل على المستقبل وجب أنّ تقدّر ما بعد الفاء مستقبلًا، فقدّره سيبويه على ما يجوز في المعنى لا على حقيقة اللفظ(١).

وذكر أبو حيَّان(ت٧٤٥هـ): وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، وفعل الجزاء مضارعًا نحو: (إن قام زيد يقوم عمرو)، فجزمه فصيح، وزعم بعضهم أنَّه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع كان، وظاهر كلام سيبويه، ونصوص الجماعة على أنّ ذلك لا يختص (بكان)، وأمّا (رفعه) فذهب بعض أصحابنا إلى أنَّه أحسن من الجزم، ونصوص الأئمة على جواز مجيئه في الكلام، خلافًا لبعض من عاصرناه، فإنَّه قال: لا أعلمه جاء في الكلام وإذا جاء، فقياسه الجزم، لأنَّه أصل العمل تقدم أو تأخر، واختلف المتقدمون في تخريجه، فذهب سيبويه إلى أنَّه على التقديم والتأخير، وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرّد إلى أنَّه على حذف الفاء، وهو الجواب، وذهب غير هؤلاء إلى أنَّه وهو الجواب، وليس على حذف الفاء، ولا على نية التقديم، وإذا قرن المضارع بالفاء، ارتفع على إضمار مبتدأ، فإن تقدمه ما يعود عليه فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ أي فهو ينتقم منه، وسواء أكان فعل الشرط ماضيًا أم مضارعًا، وإن لم يتقدمه ما يعود عليه كان المحذوف ضمير الأمر نحو: (إن قام زيد فيقوم عمرو) أي: فهو أي الأمر والشأن يقوم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ في قراءة من كسر همزة (إن)، ورفع (فتذكر) أي فهو أي الأمر والشأن تذكر، وقال الفرّاء: وأجابوا الشرط بالفاء فقالوا: (إن تزرني فأزورك، ليدلوا على اتصال الجواب بالأول، وإن كان ينجزم بالإتباع له(٢).

وقال النحاة: "ويرفع الجواب وجوبًا إن قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيًا نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ أم مضارعًا، نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾(٣)، رفع؛ لأنَّه حينئذ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف(٤).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٥٧/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، بو حيان الأندلسي:١٨٧٦/٤.

(٣) سورة الجن، الآية:١٣.

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه:٤٣٨/١، ٤٣٧، التصريح على التوضيح في النحو، خالد الازهري:٢٤٩/٢-٥٠، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي: ٦٠/٢.

المبحث الثالث

القراءات التي وردت في (إيضاح السَّبيل إلى شرح التَّسهيل) واستشهد بها السَّمين الحَلبي في الحروف منها

❖ **حذف همزة التسوية من (أم) المتصلة:**

قال السّمينُ الحلبي: وسميت متصلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها بمنزلة كلامٍ واحدٍ، بمعنى أنَّ كُلًّا منهما لا يستغني عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما، وشرط ذلك أنّ يكون متبوعها مسبوقًا بهمزة صالح موضعها لـ(أيّ)، كالواقعة في: (أزيد عندك أم عمرو)؟ وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾[٢]. وتمتازُ المتصلةُ أيضًا بأنّها لا يُجابُ بها إلا احدُ الشَّيئينِ، بخلاف المنفصلةِ، فإنَّها تُجابُ بلا ونَعم، وقد تحذف همزة الاستفهام من (أم) المتصلة، ومنه قراءة ابن محيصن[٣]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[٤]، بإسقاط الهمزة من (أأنذرتهم)، حذف همزة الاستفهام تخفيفًا، لكراهة الهمزتين[٥].

قال سيبويه(ت١٨٠هـ): "ومن هذا الباب قوله: (ما أبالي أزيدًا لقيتَ أم عَمْرًا)؟، و(سواءٌ عَلَيَّ أَبِشْرًا كَلَّمْتَ أم زيدًا)؟، كما تقول: (ما أبالي أَيَّهُمَا لَقِيتَ)، وإنَّما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سَوَّيْتَ الأمرين عليك، كما استويا حين قلت: أزيدٌ عندك أم عمرو؟، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أَيَّتُهَا العِصَابَةَ)"[٦].

قال الأخفش(ت٢١٥هـ): "فأما قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، فإنَّما دخله حرف الاستفهام، وليس باستفهام؛ لذكره السواء؛ لأنَّه إذا قال في الاستفهام: (أزيد عندك أم عمرو)؟، وهو يسأل أيهما عندك، فهما مستويان عليه، ليس واحد منهما أحق بالاستفهام من الآخر، فلما جاءت التسوية في قوله: (أأنذرتهم)، شبه بذلك الاستفهام إذ أشبهه في التسوية»[٧]، ومثلها: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ

(١) سورة الانبياء، الآية:١٠٩.

(٢) سورة الفرقان، الآية:١٥ .

(٣) السبعة في القراءات، ابن مجاهد:١٠٩.

(٤) سورة البقرة، الآية:٦.

(٥) ينظر: إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، السمين الحلبي:١/١٥٤.

(٦) الكتاب، سيبويه:٣/١٧٠.

(٧) معاني القرآن للأخفش:١/ ٢٨-٢٩.

أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (١).

وذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) والأخفش(ت٢١٥هـ)، إلى أنّ همزة الاستفهام دخلت هنا من أجل (سواء)، وأنَّها تجردت عن معنى الاستفهام، وقد حكى ثعلب هذا عنهما، وسكت فلم يعترض عليه.

قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "هذا مما لا فيه أنّ يكن تقديره: (أأنذرتهم) ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين؛ لأنَّ قوله(سواء عليهم)، لابد أنّ يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) من بعد ذلك»(٢).

وقد أوضح الزمخشريُّ(ت٥٣٨هـ) "ما قاله سيبويه، فقال: (والهمزة) و(أَمْ) مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسًا، قال سيبويه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولُكَ: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، يعنى أن هذا جرى على صورة الاستفهام كما أن ذلك جرى على صورة النداء»(٣).

مجيء (لما) بمعنى (إلا):

قال السّمينُ الحلبي: «(لما) هي الَّتي تماثل (إلا) في الحرفية، وفي الدلالة على الاستثناء، ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٤)، في قراءة من شددها، قرأ عاصم وابن عامر وحمزة، (لمّا) مشددة، وقرأها ابن كثير ونافع وابو عمرو والكسائي خفيفة، وعد (إن) التي في صدر الجملة، نافية أو على جملة فعلها ماضٍ لفظًا لا معنى؛ بأن يكون الفعل ماضيًا في لفظه، مستقبلًا في معناه، نحو: (أنشدك الله لما فعلت)، أي: أنشدك بالله، و(أستحلفك به إلا فعلت)، والمعنى: ما أسألك إلا فعلك؛ على تقدير: إلا أنّ تفعل كذا ؛ ليكون الفعل الماضي مستقبل الزمن؛ تطبيقًا لما تقرر من أنّ الماضي الَّذي يليها يكون ماضيًا في لفظه، مستقبلًا في معناه(٥).

غير أنّ النحاة اختلفوا في مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) مطلقًا، فمنهم من أجاز مجيء ذلك؛ مثل سيبويه والخليل والكسائي(٦)، ومنهم من منعه؛ مثل الفرّاء والجوهري(٧)، حيث استدل من يرون الجواز، بقول العرب: (أقسمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت)، واما مجيئه وجهًا غير معروف، ولم

(١) سورة المنافقون، الآية:٦.
(٢) المحتسب، ابن جني :١/٥٠.
(٣) الكشاف، الزمخشري:١/١٥٢-١٥٣.
(٤) سورة الطارق، الآية:٤.
(٥) السبعة في القراءات، ابن مجاهد:٦٧٨.
(٦) إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل:٢/١٠٣-١٠٤.
(٧) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي:٥٩٣.

يُقل في شعر ولا غيره، ولو أنّه يجوز ذلك لسُمع: (ذهب لمَّا زيدًا)[١].

وذكر المرادي[٢]: أنّ يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه، وأنْ يتوقف في إجازة ذلك حتَّى يرد كلام العرب ما يشهدُ بصحته[٣]، ويرى أبو حيَّان ألا يلتفت إلى قول الفرّاء والجوهري، وإنكارهما مجيء(لما) بمعنى(إلا)[٤].

الَّذي يتبين أنّ القول الأول هو الأرجح، لثبوت مجيء (لما) بمعنى (إلا) عن العرب بنقل الثقات، وأمّا كون (إلا) لا تستعمل إلا أداة استثناء، فهذا لا يلزم الاطراد، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه، كما قال ذلك أبو حيَّان وورود ذلك شعرًا ونثرًا[٥].

ومجيء بعد نفي دون قسم، في قراءة عامر وعاصم وحمز[٦]، في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾[٧]، أي: ما كل ذلك إلا جميع، وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدينا، أمّا كون (اللام) أو (الميم المشددة)، بمعنى (إلا) فيرى سيبويه أن الميم المشددة في (لمَّا) معناها(إلا) وذلك عند سؤاله للخليل بقوله: « وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنَّما (أقسمت) هاهنا، كقولك: والله ، فقال: وجه الكلام (لتفعلن) هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنّهم شبَّهوه بـ(نشدتك الله) إذا كان فيه معنى الطلب، فتبين ذلك لمَّا كان وجه الكلام في (إلا فعلت) و(لما فعلت) كلمة واحدة هي (لتفعلن[٨].

بعد عرض الشواهد النحويَّة في الأسماء والأفعال والحروف تبين لنا بأن السَّمين الحَلَبي أولى القرآن الكريم وقراءاته عناية كبيرة ونراه عندما يقول بأن هذه قراءة يذكر القارئ أيضًا، وقد عزوتُ الآيات القرآنيَّة إلى سورها، وقمت بإتمامها متى اقتضى الأمر، ووثقت القراءات القرآنيَّة المتواترة والشاذة من مصادرها.

---

(١) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي:٦/٢١٦.

(٢) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، مفسر وأديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب(ت٧٤٩هـ). من كتبه (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن)، و(شرح الشاطبية). غاية النهاية: ١/٢٢٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي:٥٩٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي:٦/٢١٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٦/٢١٦.

(٦) السبعة في القراءات، ابن مجاهد :٥٨٦.

(٧) سورة الزخرف، الآية:٣٥.

(٨) شرح الكافية الشافية، ابن مالك :٣/١٦٤٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي خص هذه الأمة بالقرآن الكريم وشرّفها به، وجعله معجزةً خالدةً إلى يوم القيامة، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بعد هذه الجولة المباركة في رياض القراءات القرآنية، التي تدور في فلك كتاب الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فقد تناول الباحث أثر للقراءات القرآنية عند السمين الحلبي من خلال كتابه (إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل) وتتبع الباحث كيفية توجيه العلامة الحلبي للقراءات؛ وكيف كان يستشهد للقراءات التي رجحها، وسعى الباحث إلى بيان القراءات المتواترة والشاذة فيها.

وهذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

١- يعتبر السمين الحلبي عالمًا فذًّا في القراءات وتوجيهها النحوية.

٢- اعتبار القراءات القرآنية حجة كبيرة على علم النحو، وليس العكس.

٣- يبدأ السمين الحلبي في منهجه للقراءات بذكر الآية القرآنية، ثم تبيين ما فيها من لغة.

٤- يتضح لنا إنَّ السمين الحلبي قد اهتم اهتمامًا كبيرًا بالمصادر اللغوية.

٥- تميز فكر السّمين الحلبي النحوي ومنهجه بالعمق والأصالة والمصداقية.

٦- كان السمين الحلبي في أكثر آرائه مُتَّبعا لآراء غيره النحوية وبخاصة آراء العلماء الذين سبقوه.

٧- يعد كتاب السّمين الحلبي مصدرًا معتبرًا من مصادر المنهج النحوي للقراءات القرآنية.

٨- يُعدُّ السّمين الحلبي عالمًا فذًّا في القراءات والنحو واللغة، فلا غرو في ذلك فقد تتلمذ على أبي حيان شيخ النحاة.

٩- كان السّمين الحلبي يعرض القراءات القرآنية بجميع أنواعها، ولا يهتم كثيرًا بنوع القراءة بقدر ما كان يوثق لها ويسردها.

١٠- إنّ القراءات القرآنية حقل خصب ومعين لا ينضب ، وجب الرجوع إليها؛ واعتمادها في تقرير بعض القواعد النحوية؛ لأنَّ بعض القواعد النحوية يجب أنّ يعاد النظر فيها من أجل ضبطها بما يتوافق والواقع اللغوي.

١١- القراءات القرآنية علم جليل جمع بين والنحو والصرف واللغة والدلالة والصوتيات، وهذه العلوم في الحقيقة إذا اجتمعت في قالب واحد فإنَّه سيبرز من خلالها وجه الدراسات اللغوية.